

## التروج الجماعي للشعب الكوردي بعد عودة النظام وقواته الى كوردستان

خلال الفترة 5/اذار/1991 الى 21/اذار/1991 تحقق للشعب الكوردي انتصارات ومكاسب لم يشهد مثلها طوال تاريخه وان عقد مقارنة بسيطة بين وضع الكورد في العراق الى بداية شهر اذار عام 1991 وبعد يوم 21/منه نثبت بحق ان ما حصل كان فعلا معجزة الالهية. ففي غضون ايام معدودة فقد تحرر الشعب الكوردي في العراق بصورة كاملة، وزال عنه خطر التهجر من وطنه وتغير واقعه القومي والثقافي والسكاني. فقد اصبح الكورد سادة انفسهم واعزاء في بلادهم. لذلك فقد كانت سعادة ابناء هذا الشعب المظلوم بهذه الحرية والاستقلال عظيمة للغاية وازداد تلاحم اطراف الشعب الكوردي بمختلف فئاته وانتماءاته الفكرية والسياسية الا ان هذه الفرحة العظيمة لم تدم طويلا، فقد وجه صدام حسين خطابا اذاعيا ذكر فيه انه بعد القضاء على الانتفاضة الجنوب والتي سماها بصفحة الغدر والخيانة. فإنه سوف يتم القضاء على الانتفاضة الكوردية التي سماها بتمرد الخونة العملاء في الشمال. و اشار في خطابه الى نقطة مهمة وهي ان أي تحرر يقوم به الكورد يعتبر عملا ميئوسا منه، بسبب معارضة الدول الاقليمية لاي استقلال سياسي لهم ولكن الاحداث التي وقعت لاحقا اثبتت ان قناعة صدام حسين كانت مبنية على حسابات قديمة، وتجاهل التطور الذي حصل في الرأي العام العالمي على المستوى الشعبي والرسمي وتعاطفه مع قضية الشعب الكوردي (16)، بعد ان افتضحت جرائمه بعمليات الابادة الجماعية ضد الشعب الكوردي وهكذا فالانتصار الكوردي لم يدم طويلا، فما ان تم احتواء الانتفاضة في الجنوب، حتى ارسل صدام حسين وبسرعة بالغة افضل قواته وهي الحرس الجمهوري الى الشمال مدعومين بالطائرات الحربية(هليكوبتر) والدبابات والاسلحة الثقيلة، حيث كان الثوار الاكراذ لم يكون مجهزين بأسلحة تمكنهم من مواجهة القوات العراقية ومن جانب اخر فقد اتضح ان قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة الامريكية لم تكن راغبة في ان تفقد بغداد السيطرة على البلاد. ووفق معلومات اخرى كانت ترغب في الحاق الهزيمة بالثوار-سواء كانت في الجنوب او في الشمال قبل الاطاحة بصدام حسين نفسه. (17)

فقد استعادة مدينة كركوك بعد قصف مكثف في 28/اذار ومن ثم تقدمت القوات العراقية وعلى عدة محاور نحو مدينة السليمانية واربيل ودهوك وقد انتشرت قصص واخبار عن اعمال وحشية مرتكبة التي تذكر بعمليات الانفال ومأساة حلبجة، وعم الذعر والخوف والفرار

عموم كردستان وحصل نزوح هائل للكورد نحو الحدود العراقية الايرانية والحدود العراقية التركية وبحلول نهاية نيسان كان هناك حوالي مليونين لاجيء كوردي والتي ادت الى تفكك القوات الكوردية الى حد كبير لانهم سارعوا الى مرافقة عائلاتهم الى مناطق اكثر امنا (18) وقد اضطر السكان من محاولة هروبهم الى اللجوء الى كافة الوسائل المتاحة، فأستعمل قسم منهم سياراتهم الشخصية الصغيرة، وركب قسم منهم الشاحنات والقلابات والجرارات الزراعية وحتى العربات التي تجرها الخيول، بينما كانت الغالبية العظمى منهم تسير مشيا على الاقدام، ورغم وعورة الطريق وغازرة الامطار والبرد الشديد في الوديان والجبال فقد كان السير على الطرقات بطيئا جدا حيث تعطل عدد كبير من وسائل النقل بسبب شدة الازدحام ونفاد الوقود ونتيجة قلة المؤن والمواد الغذائية والطبية بالاضافة الى الازدحام الشديد والجوع والبرد فقد نجم من ذلك وفاة عدد كبير من المرضى من الشيوخ والنساء والاطفال خاصة. وهكذا بعد عناء طويل وصل حوالي مليوني لاجيء الى الحدود الايرانية والتركية وبعد يوم او يومين امرة حكومة الجمهورية الاسلامية الايرانية بفتح حدودها لتدفق اللاجئين ودخل مئات الالاف من المنافذ الحدودية الى داخل الاراضي الايرانية. واصبح هؤلاء اللاجئين في ايران موضع رعاية وعناية الحكومة الايرانية والشعب الايراني عموما والكورد الايرانيين خصوصا، وتوجه الكورد الايرانيين في المدن الحدودية من كردستان الايرانية نحو هؤلاء اللاجئين وفتحوا لهم ابواب بيوتهم وقلوبهم معا وقدموا لهم كل ما يحتاجونه من مأوى ومأكل وملبس كما وجمعت تبرعات والاموال والبطانيات والملابس والاذنية من مختلف انحاء ايران وقدمت الحكومة الايرانية والهلال الاحمر الايراني المساعدات الانسانية والطبية اللازمة وانشأوا لهم عدد من المخيمات على طول الحدود اما الحكومة التركية فقد قامت بغلق حدودها مع كردستان ومنعت دخول اللاجئين اليها عبر المنفذ الوحيد للعبور في نقطة ابراهيم الخليل واحتشد حوالي نصف مليون من المشردين في وادي امام الحدود التركية في العراق رغم هطول الامطار الغزيرة لمدة ستة ايام متواصلة وكان يموت في كل يوم عشرات من الاطفال من الجوع والبرد والمرض وعندما تفاقم وضع اللاجئين سوءا وملوا من الانتظار صمموا على القيام بعمل لانقاذ حياتهم، حيث قرروا اقتحام الحدود مهما كلفهم ذلك. وتم فعلا ونجحوا في عبور الحدود بعد ان قتل واصيب عدد بجروح وتم بعد ذلك نصب الخيام ووزعت عليهم المواد الغذائية التي وصلت من هيئات الاغاثة العالمية ببطء شديد بعد وصولهم الى داخل الاراضي التركية وفي تلك الفترة قام عدد من كبار المسؤولين الغربيين بزيارة اللاجئين في تركيا لاطلاع على اوضاعهم منهم (كسنر) وزير الخارجية الالمانى و(جيمس بيكرم) وزير الخارجية الامريكى في ذلك الوقت وقد عبر الاخير بعد لقائه مع عدد من مندوبي اللاجئين عن صدمته

تجاه مارأه من اوضاع مأساوية ووعدهم بأنهم سوف يعودون الى قراهم وعندما ابلغ بأن قراهم سبق تدميرها جميعا اشار الى انه يعلم ذلك ولكنه صرح لهم بأنهم سوف يعودون الى بيوتهم، وقد اهدى بعض اللاجئين عباءة خيطة عليها العبارة الاتية ما معناها (نحن لانريد مساعدات انسانية وانما نريد الحماية الدولية). وقد زار هؤلاء اللاجئين قبل ذلك (كوشنر) وزير الشؤون الانسانية الفرنسي الذي جوبه بتوجيه انتقادات شديدة من قبل اللاجئين للحكومة الفرنسية بسبب دعمها المستمر لنظام صدام حسين، وكلما يلتقي الاطفال المشردون بهؤلاء السياسيين كانوا يصرخون بوجوههم لانريد خبزا ولادواء زانما نريد (الحرية) وبدأت اوضاع اللاجئين تتحسن بمرور الايام بعد وصول مندوبي المنظمات الخيرية العالمية بالاضافة الى توزيع المواد الغذائية والمساعدات الطبية من انحاء العالم.

وقد كان لهذا النزوح الجماعي اثار مهمة على مستقبل الشعب الكوردي في العراق واصبح الطريق ممهدا امامهم لنيل حقوقهم الانسانية والسياسية.

ومن جانب اخر اثبتت عملية النزوح الجماعي للشعب الكوردي هذه بطلان ادعاءات النظام البعثي بأن الحوادث التي حصلت في كردستان لم تكن انتفاضة شعبية، وانما كانت عملية تخريب من فعل عناصر مخربة وعميلة اتت من الخارج، غير ان النزوح الجماعي كشفت عن هشاشة هذه الادعاءات واكدت في نفس الوقت ان الشعب في كردستان ينظرون الى قوات نظام صدام حسين على انها قوات احتلال وعندما تحركت هذه القوات مرة اخرى لغزو كردستان هرب السكان تاركين بيوتهم وممتلكاتهم واموالهم معلنين بذلك معارضتهم لعودة هذه القوات والنظام الى كردستان.(19)

والعجيب من امر هذا النظام انه عندما كانت قواته تقاتل الثوار الاكراد في جبال كردستان وتطارد السكان النازحين نحو الحدود الايرانية والتركية، فتح باب الحوار والمفاوضات مع قيادة الجبهة الكوردستانية، واوحى بأنه ينوي تقديم مقترحات لخطوات جديدة واكثر اتساعا على الصعيد الحكم الذاتي فقام كل من السيدين جلال الطالباني ومسعود البارزاني بزيارة بغداد واللقاء مع صدام حسين. وكان لغيب تدخّل قوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة دورا في اجبار قيادة الجبهة الكوردستانية للدخول في التفاوض مع النظام.

لقد سعى كلا الطرفين الى استراحة من الظروف العسيرة التي وجدا فيها نفسيهما، الاكراد من فرارهم الى ظروف مادون الصفر في الجبال، وصدام من الضغوطات الداخلية والخارجية والسياسية والعسكرية التي بالكاد يستطيع تحملها، في هذه الاثناء فاجأ جلال الطالباني العالم بمعاذته العلنية لصدام حسين، الذي كما قال وعد بالغاء مجلس قيادة الثورة واجراء انتخابات حرة متعددة الاحزاب خلال ستة اشهر لقد عرف كل من هم على درجة من الذكاء

والخبرة انه ليس لدى صدام النية لتنفيذ هذه الاجراءات-وبعد ذلك اعلن وقد اخر هذه المرة بقيادة مسعود البارزاني في بغداد بانه الحكومة سوف تتنازل عن كركوك وانه يمكن التوصل الى اتفاق-غير ان حكومة بغداد اصرت على ان يقطع الاكراد كافة علاقاتهم الخارجية معربة عن تخوفها من التعاون الكوردي مع الاعداء الخارجيين بضمان ليس للاكراد ملاذ سوى بغداد (20)

لا حاجة لان نذكر بأن صدام لم يف بتلك الوعود فقد كان غرضه هو كسب الوقت وتشتيت الثوار واقناع المجتمع الدولي بعدم وجود سبب لمزيد من التدخل في العراق(21) كما ان الزيارات التي قام بها كل من الزعيمين الكورديين جلال الطالبيني ومسعود البارزاني الى بغداد ولقاء صدام حسين وعرضها على شاشات التلفزيون ،اثارت دهشة واستغراب الكثير من المشاهدين في كوردستان والعراق والعالم اجمع والحقت ضررا كبيرا بالقضية الكوردية امام الرأي العام العالمي والمحلي في الوقت الذي ازداد عطف تأييد الرأي العالمي في الشعب الكوردي نتيجة لمشاهدتهم للمأساة الانسانية الكبيرة التي اصابت الشعب الكوردي بفعل وحشية الجيش العراقي والنزوح الجماعي لشعب كامل برمته الى الجبال والوديان على الحدود الايرانية والتركية تاركين وراءهم كل شيء.

## المطلب الرابع

### الحماية الدولية وصدور القرار /688 لصالح الشعب الكوردي

لقد اثر النزوح الجماعي لمئات الالاف من الكورد العراقيين في ربيع عام 1991 الى الحدود الدولية مع كل من ايران وتركيا تأثيرا قويا على الرأي العام العالمي على المستوى الشعبي والرسمي، نتيجة لمشاهدة الجمهور في العالم للمأساة البشرية التي لحقت بالشعب الكوردي من على شاشات التلفزيون وفي الصور والتقارير الخيرية التي غطت صفحات الصحف والمجلات العالمية عن طريق اعداد كبيرة من مراسلي وكالات الانباء ومحطات التلفزيون العالمية، التي استطاعت من ان تنقل صورة حية عن اوضاع اللاجئين والمشردين من النساء والاطفال والشيوخ في جو بارد وممطر في المسالك الجبلية الوعرة.

وكانت احد اسباب الاهتمام الكبير الذي اولتها وسائل الاعلام العالمية والرأي العام العالمي بقضية اللاجئين والمشردين كونها قد وقعت نتيجة حملة عسكرية شنتها قوات التحالف الدولي لتحرير الكويت من القوات العراقية، عندئذ ازداد النقد الشعبي لقيادة التحالف التي رفضت يديها من المسؤولية. لقد كان هناك تباين بغيض بين استعداد التحالف للقتال لحماية النفط واخراج نظام دكتاتوري من الكويت وعدم استعداده لحماية الكورد والشبيعة من قمع قوات نفس النظام. ازاء هذا الضغط المتزايد من الرأي العام قررت دول التحالف اتخاذ اجراء دولي لحماية الكورد، لان الفشل في حماية الكورد بات يهدد من ترميغ سمعة المنتصرين في حرب تحرير الكويت بالتراب، فعقد مجلس الامن الدولي اجتماعا بناء على الرسالتين اللتين ارسلهما الممثلين الدائمين لتركيا وفرنسا لدى الامم المتحدة المؤرخين في 2,4/نيسان/1991 على التوالي، وكذلك الرسالتين اللتين ارسلهما الممثل الدائم لجمهورية ايران الاسلامية لدى الامم المتحدة والمؤرخين في 3,4/نيسان/1991 على التوالي. فقد اصدر مجلس الامن القرار

رقم /688 في 5 نيسان/1991 لكبح جماح حكومة بغداد، حيث ادان القرار وبصراحة(قمع السكان المدنيين العراقيين في اجزاء كثيرة من العراق بما في ذلك المناطق الكوردية مؤخرا. وطالب العراق ان ينهي هذا القمع وان يسمح فورا بوصول المنظمات الانسانية الدولية الى كل الذين يحتاجون الى المساعدة في كل انحاء العراق.

لقد كان القرار تاريخيا بالنسبة للشعب الكوردي لسببين، فقد كانت هذه هي المرة الاولى منذ قرار لجنة التحكيم التابعة لعصبة الامم حول ولاية الموصل في عام 1925-1926 التي يتم فيها ذكر الاكراد بالاسم، وبذلك رفعت مكانتهم دوليا وكانت كذلك هي المرة الاولى في تاريخ الامم المتحدة يصدر قرارا حول حق التدخل في الشؤون الداخلية لدولة عضو فيها.

كلتا السابقتين تشيران الى ان الامم المتحدة قد بدأت التقييم لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاعضاء. وهي حقيقة مبشرة للاكراد والاقليات المعرضة للخطر. في هذه الاثناء لم يكن الخطر على الارض هينا، اذ ان بغداد كانت تدرك ان المقاومة الكوردية شديدة خاصة على طريق راوندوز الرئيسي القريب من بلدة (شقلوة). في ضوء هذه المستجدات وللحيولة من خطر تدخل جديد من قبل قوات التحالف، اتخذت حكومة بغداد قرارا بوقف تقدم قواتها العسكرية في كوردستان.(23)

يعتبر القرار الدولي /688 امتدادا لسلسلة من القرارات الدولية التي صدرت بحق العراق اثناء ازمة الكويت التي بدأت بأحتلال القوات العراقية لها في 2/اب/1990 والاحداث التي اعقبتها وقد كانت فرنسا سابقة وقد كانت فرنسا سابقة من غيرها من دول التحالف في التجاوب مع الكارثة الانسانية التي اصابت الشعب الكوردي. فقد اعلن وزير الخارجية الفرنسي انذاك (رولان دوما) بأنه بالضبط كما اشار القتل الالمانى لليهود الاوربيين مفهوم (جريمة بحق الانسانية) كذلك فأن معاملة صدام حسين للاكراد برهن على القرار ب (واجب التدخل) لنع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان. ومن اجل هذا بعث الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران وزير الدولة الفرنسي للشؤون الانسانية (برنارد كوشنر) في 3/نيسان/1991 للتباحث مع الاتراك بشأن اساس قانوني محكم لقرار مجلس الامن الدولي يحمي الاكراد داخل العراق.. بما ان تركيا لم تكن عضوا في مجلس الامن فقد كانت بحاجة الى عضو دائم فيه لتمرير مشروع القرار. وهكذا فقد عرض كل من تركيا وفرنسا مشروع القرار على مجلس الامن وتم تبني المشروع بأغلبية الاصوات(24) وقد صدر القرار بأغلبية عشرة اصوات مقابل ثلاثة هي اصوات كل من (كوبا واليمن وزمبابوي) مع امتناع كل من (الصين والهند) من التصويت. بالرغم من اهمية القرار/688 بالنسبة للشعب الكوردي في العراق من تلك المرحلة الحساسة التي كان يمر بها، الا انه يتضمن جملة من العيوب والثغرات. والسبب يعود الى

سرعة صياغة مشروع القرار خاصة من قبل تركيا التي كانت تريد معالجة ازمة اللاجئين الكورد على اراضيها وليس معالجة حقوق الانسان في العراق... وكذلك فأن تداخل السياسة بالقانون في جميع المجالات واختلاف زوايا النظر للدول الاعضاء في مجلس الامن وغيرها ادى الى صدور القرار بشكل يكتنفه الغموض في صياغته وعدم الاشارة الى فصل الميثاق الذي صدر القرار بموجبه بالاضافة الى عدم تحديد الالية معينة لتطبيقه ولم يشر القرار الى التزامات العراق الدولية بشأن حقوق الانسان، وكذلك خلا القرار من اية اشارة الى تقديم منتهكي حقوق الانسان والمسؤولين عن معاناة اللاجئين والمشردين المدنيين الى العدالة الدولية. كذلك لم تتم اعادة النظر في القضية التي صدر القرار لحلها كما صرحت بذلك الفقرة الاخيرة منه. ولكن بالرغم من هذه الانتقادات وغيرها التي وجهت الى القرار /688 فأن فيه جوانب ايجابية ومهمة خاصة فيما يتعلق بالقضية الكوردية وحقوق الشعب الكوردي وتحديد الوضع القانوني لاقليم كوردستان العراق. بشأن القرار يعتبر سابقة دولية مهمة في مجال تعزيز حقوق الانسان وفيما يتعلق بحق التدخل الانساني في شؤون الدول الاعضاء ذات السيادة رغما عن ارادتها، اذ ان القرار ربط وبصراحة بين الانتهاكات الفاضحة لحقوق الانسان وتهديد السلم والامن الدوليين ويعتبر ذلك فذة وجريئة لتبرير حق التدخل الانساني لاول مرة في تاريخ المنظمة الدولية كما ان القرار يمثل قفزة نوعية فيما يتعلق بالقضية الكوردية في العراق وانه اعاد تلك القضية بعد غياب طويل الى المحافل الدولية الصانعة للقرار السياسي لتبرير القانوني على حد سواء.

وشخص القرار حجم معاناة الشعب الكوردي في العراق وبالمقابل حجم ومستوى الانتهاكات التي ارتكبت بحقه. وبذلك يكون العراق في عهد النظام البعثي خاصة... وبشهادة اعلى مرجع دولي قد خرق التزاماته وتعهداته الدولية في مجال حقوق الانسان بصورة عامة وتجاه الشعب الكوردي بصورة خاصة. واخيرا لقد شكل القرار اساسا قانونيا ونظريا ملائما للحماية الدولية للشعب الكوردي في العراق من قبل قوات التحالف الدولي المدعوم من الامم المتحدة بعد صدور القرار /688 بوقت قصير (25)

#### المنطقة الامنة (Safe Haven)

بعد صدور القرار الدولي /688 مباشرة ووقف حملة الجيش العراقي على كوردستان في بداية شهر نيسان/1991, رفض اللاجئين من اهالي محافظة دهوك والاقضية التابعة لها العودة الى مساكنهم، مالم ينسحب الجيش العراقي من تلك المناطق وعلى اثر ذلك قام الرئيس التركي (توركوت اوزال) بأعطاء قوة دفع مؤثرة للقضية عندما اقترح على الامم المتحدة اقامة ملاذ

امن داخل كوردستان العراق تحت اشراف الامم المتحدة.. وفي اجتماع طاريء لقادة المجموعة الاوربية في (لوكسمبرج) من 8/نيسان /1991 قدم رئيس الوزراء البريطاني جون ميجر اقتراحه بشأن اقامة امن للكورد في شمال العراق تحت وصاية الامم المتحدة. كانت الولايات المتحدة مترددة في بداية الامر ولكم كانت متلهفة لعمل شيء ما.. وبناء على ذلك دخلت القوات الامريكية وقوات بعض الدول المتحالفة معها كوردستان العراق بأسم عملية (الوادي الامن). واثرا اقامة هذه المنطقة الامنة رجع اللاجئين والمشردون من تلك المناطق الى مساكنهم بعد تأكد تلك القوات من عدده معظم اللاجئين، بدأت في شهر حزيران /1991 بالانسحاب الى داخل الحدود التركية، وقد اعترض قسم من سكان زاخو على هذا الانسحاب وخرجوا في مظاهرات مطالبة ببقائها واقاموا حواجز في طريقها دون جدوى. (26) وفي ايار/1991 انشأت القوات الغربية متعددة الجنسيات منطقة امنة في شمال العراق بطول (75 ميل) وعرض (30 ميل) وبهذا فان فكرة المنطقة الامنة (Safe Haven الملاد الامن) والمعززة بعملية توفير الراحة (Provide Comfort) اعطتا الحماية والامن اللازمين لضمان العودة الاختيارية للاجئين الكورد وقد جاء هذا متمما لعملية الاغاثة الضخمة التي بدأت بها الوكالات شبه الحكومية وغير الحكومية اولا بمبادرة فردية من هذه الوكالات ومن ثم بموجب مذكرة التفاهم التي تم الاتفاق عليها بين الامم المتحدة والحكومة العراقية في 18/نيسان/1991 (27) وبعد انسحاب القوات العراقية من كوردستان العراق في شهر تموز/1991 وفي نفس الفترة من صيف /1991 وقعت عدة اشتباكات قوية بين القوات العراقية التي حاولت التقدم نحو بعض المناطق الكوردية وبين القوات الكوردية واسفرت هذه الاشتباكات خاصة في منطقة (كلار) الى تشريد عدة الاف من السكان بالاضافة الى وقوع عدد من القتلى والجرحى بين المدنيين عندئذ شعرت الدول الغربية بقلق تجاه الاحداث التي ربما تؤدي الى تكرار مشكلة اخرى كما حصل في الربيع لذلك قررت الولايات المتحدة الامريكية وعدد من الدول الغربية الاخرى بناء على اقتراح قدمه رئيس الوزراء البريطاني (جون ميجر) تشكيل قوة جوية تحت اسم عملية (المطرقة المرفوعة Operation Poised Haue) ترابط على مقربة من كوردستان العراق داخل الاراضي التركية تقوم بمهمة المراقبة والاستطلاع وحماية سكان كوردستان العراق ضمن خط العرض 36. وافقت تركيا على مرابطة هذه القوة في اراضيها في قاعدة (انجريك) لمدة ستة اشهر يمكن تجديدها اذا دعت الحاجة. وهكذا اعتبرت المنطقة الواقعة ضمن خط العرض 36 منطقة امنة تحرم على الطائرات العراقية الطيران فوقها.

ويبدو ان الدول الاوربية خشيت من تكرار الهجرة الجماعية للشعب الكوردي وان تتحول الى عبيء ثقيل على كاهل تلك الدول وعلى المجتمع الدولي لذلك بدأت هذه الدول ان من الافضل تهدئة الاوضاع في كوردستان العراق(28).

## **المبحث الثاني التجربة السياسية الكوردية وإقامة المؤسسات الحكومية**

### **المطلب الأول**

#### **مفاوضات الحكم الذاتي وبغداد ونتائجها**

بعد صدر القرار الدولي 688 الذي أدان بصورة واضحة القمع الذي يتعرض له السكان في العراق بوقف القمع الذي يتعرض له المدينون ، كما دعي إلى الاستعداد لإقامة حوار مفتوح من اجل احترام الحقوق الاساسية لجميع المواطنين ... بعد ذلك قام النظام العراقي بوقف حملتها العسكرية في كوردستان وأبدى استعداده للدخول في مفاوضات مع القيادة الكوردية وان كل شي قابل للمناقشة إلا الانفصال .

في النصف من نيسان / 1991 ذهب وقد مشترك من الجهة الكوردستانية آلة بغداد برئاسة اليد جلال الطالباني الذي قابلهم صدام حسين بحرارة شديدة وعانقهم وأكدهم استعدادهم مسعود البارزاني مع مشروع كامل حول الحكم الذاتي وف التصور الكوردي ومستند إلى حد كبير كل الثقافية 11 / آذار / 1970 مع إضافة المسائل المشجده مثل الفاء القوانين الاستثنائية حول التعريب وإعادة المرحلين

والمفقودين وتحديد حدود كوردستان بما فيها مدينة كركوك وخائفين ، بالإضافة وكان الرئيس العراقي قد عرض كل القيادة الكوردية مشكلاً موسعاً من الحكمة الذاتي وتمثيلاً أكبر في الحكومية المركزية وفي أجهزة اتخاذ القرارات ، وكذلك إجراء انتخابات عامة وحررة (29) وكانت المفاوضات تناولت المحاور الأربعة التالية :

\*تطبيع الأوضاع في كوردستان

\*قانون الحكم الذاتي لكوردستان

\*تحديد الحدود للمنطقة المتمتعة بالحكمة الذاتي

\*تطبيق الديمقراطية في العراق

وقد تم التوصل إلى اتفاق بشأن النقطة الأولى والمتعلقة بإعادة المهجرين والمشردين إلى قراهم ومدنهم وإعادة أعمارها وكذلك إطلاق سراح السجناء وإصدار عفو شامل عن المشاركين في الانتفاضة.

كما تم الاتفاق كل مشروع الحكم الذاتي الإداري الذي عرضته الحكومة على أساس انه مشروع لتطور الحكمة الذاتي الذي أعلنته الحكومة العراقية عام 1974 في طرف واحد. أما مسألة الأخيرة التي ظهر بشأنها الخلاف ، فكانت تحديد حدود والمنطقة المشمولة بالحكمة الذاتي. حيث أحر الجانب الحكومي على أبقاء مدينة كركوك خارج نطاق تلك المنطقة بالإضافة إلى مدن سنحار وجا فين وامتدلي باعتبارها مدن حدودية صيوية ...

ومع إطالة أقد المفاوضات ظهرت بواد الخلاف بين القيادة الكوردية فقد ما لن قيادة الحزب الديمقراطي الكوردستاني إلى توقيع مسودة الاتفاق مع بغداد وإعلانه وتأجيل النظر في المسال الأخرى وخاصة مسألة كركوك وحثها في ذلك كانت مساعدة الشعب الكوردي للتخلص من آثار الظروف القاصية التي مرت عليه في السنوات السابقة وخاصة النزوع الجمالي الأخير . إضافة إلى زعزعة ثقتها بالدعم الخارجي بعدما سمحت الدول الغربية لقوات صدام حسين لشن هجومها على

كوردستان وإعادة احتلال مدنها وتشريد سكانها . لذلك فيدلّ من جعل الحركة الكوردية أداة لتنفيذ مخططات الأجنبية ، ينبغي التوصل إلى اتفاق مدفع الحكومة العراقية يلي الحد الأدنى من خطاب الشعب الكوردي-

وتد عارض بعض أحزاب الجهة الكوردستانية هذا الاتجاه بشدة خاصة الاتحاد الوطني الكوردستاني وعلى اثر ذلك انقسمت الجهة الكوردستانية على نفسها ، الحزب الديمقراطي الكوردستاني بقيادة السيد مسعود البارزاني بيد استمرار المفاوضات لعدم وضوح الرؤية على الصعيد العالمي وشدة المأساة الاقتصادية والإنسانية التي يعيشها الشعب الكوردي ، وعلى ألوان الأخر الأتي والوطني الكوردستاني بقيادة السيد جلال الطالباني ومعه الأحزاب الأخرى تطالب بقطع المفاوضات التي النتيجة لها وتمتع جهة المعارضة العراقية أن القيادة الوردية كانت ظروف صعبة بسبب وضع المرحلة : حرب واتفاقه ونزوع جمالي ولم تكن مجتمعة من مكان واحد يحمها بسهولة مشتركة . وعندما التقى قادة الجبهة يحاول نهاية شهر حزيران / 1991 أنت بغداد قد زادت حطبها تشمل تسليم كافة الأسلحة الثقيلة وإغلاقه محطات الإذاعة التابعة للجبهة الكوردستانية وقطع كافة العلاقات الخارجية وكذلك أجهزة الأمن الاستخبارات والمخابرات وغيرها من وافقه السيد مسعود البارزاني على رأي الأكثرية بأنه ينبغي رفض هذه المطالب وكان اختلاف وجهات النظر بين جانبي الجهة الكوردستانية كبيراً لدرجة كاد أن يصل إلى حدوث أزمة حقيقة بينها في صيف عام 1991 . إلا أن بعض الأحداث قد وقعت خلال تلك آذت إلى تحقيق هذه الأزمة وتصديق فجوة الاختلاف بين أطراف لكوردستانية (30) .

مع كل ذلك استمرت المفاوضات بين الجهة الكوردستانية الجانب الحكومي لعدة أشهر ، ورفعت في تلك الفترة بعض الأحداث والتطورات أثرت على الأوضاع في الكوردستان وعلى عملية التفاوض مع الحكومة وهذه الأحداث هي :

أولاً عودة اللاهجين والمشردين إلى ديارهم نتيجة الاستمرار وقف إطلاق النار واستمرار المفاوضات بين الجانب الكوردي وبغداد والمستهلالات التي قدمتها الحكومة العراقية بدا اللاجئين والمشردون م تركيا وإيران والمناطق الحدودية بالعودة إلى ديارهم والمدن والقصبات الكوردية . وكان لهذه العودة الجماعية والسريعة كحوالي مليون شخص اثر كبير على رفع الروح المعنوية لدى الشعب الكوردي المختلفة .

ثانياً: حدث انتشارات مع القوات لحكومية وانسحابها المدن الكوردية : لتواجد القوات العراقية وبكثافة خاصة مدينتي اربيل أو سلیمانیه وانتشار نقاط التفتيس على الشوارع ومدخل المدن والحقيقة هويات المواطنين ، م نفس الوقت قد أجد بيد من أفراد الشمركة بأسلحتهم داخل هذه المدن أدت إلى ش نوع من التوتر والمضايقات ، ثم تطورات إلى حدوث اشتباكات متفرقة وتجريد الجنود من أسلحتهم وقتل آخرين تكررت مثل هذه الاشتباكات والمعارك أحيانا من مدن اربيل والسلیمانیه وفي محيط كفري وكربلاء. هذه لحوادث كانت الحكومة العراقية بسحب قواتها من اربيل والسلیمانیه ومدن والقصبات تابع لها كما سميت معها دوائر الأمن والاستخبارات ، وأما من خط دفاعياً شمال شرق موصل وكركوك ولولاء والسبب كان بعود إلى أن الحكومة العراقية كانت مقيدة بقرار مجلس الأمن / 688 الذي يمنع استخدام القوة العسكرية عند الكورد وكانت الطائرات التابع للتحالف الدولي مرابطة في تركيا ضمن عملية المطرقة المرفوعة لحماية الشعب الكوردي .

ثالثاً: سحب الدوار والهيئات الحكومية من كوردستان : بتاريخ 23 / 10 / 1991 قامت الحكومة العراقية بسحب الدوائر والإدارات الحكومية من اربيل والسلیمانیه ودهوك بأستثناء دوائر الصحة والماء والكهرباء والجامعة والدوار المتعلقة بتوزيع المواد التموينية . وطلبت من الموظفين من تلك المحافظات الالتماقه بوظائفهم مدينة إل موصل وكركوك وبررت الحكومة قرارها هذا مدم قدرة المواطنين الحكوميين أداء معاملهم وواجباتهم بسبب التدخل التزامه للأحزاب الكوردية

والبيشمركة في شؤونهم لا الغالية الضمن من الموظفين والمعلمين والشرطة والقضاة ظلوا مستمرين من أداء واجباتهم بررة اعتيادية رغم قيام الحكومة بقطع رواتبهم وقد ايدى أبناء كردستان تفانيهم وإخلافهم في سبيل إنجاز نعامهم وواجباتهم وكانوا فعلاً مثلاً رائعاً للموطنية والشعور بالمسؤولية في تلك الحرية التي مرت بتا كردستان .

رابعاً: رفض حصار اقتصادي على كردستان : قام النظام العراقي بوضع كردستان تمت الحصار وذلك بعد سحب قواته إلى ما وراء الخط الدفاعي ، بأحكام حصار اقتصادي بشكل تدريجي حتى يتجذب مواجهة مباشرة مع الأمم المتحدة . وبذلك أصبحت مناطقه كردستان الخارجة عن سلطة النظام العراقي خاضعاً لحصار مزدوج ، الأول مأؤضة مجلس الأمن الدولي على العراق بعد عزز الكويت والثني الحصار الذي فرضه الحكومة العراقية وكان هدف النظام من هذه الأحداث الضغط على قيادة الكوردية وإجبارها على توقيع اتفاقه معها وفقه الشروط التي يريدها كما وكان بهدن كذلك إلى جعل الحياة في تلك المفاوضات صعبة للغاية كما ثدي إلى أحداث حالة من الفوضى والاستياء ويضطر السكان إلى المطالبة بعودة الحكومة إلى كردستان .

وفعلاً ترك هذا الحصار أثار آسية على وضاع المعاشية للسكان خاصة إلفان الفقيرة منهم ، كما الموظفين والعمال والفلاحين والصغار والكبسة وتدهورت أمورهم لحياتية إلا أن الناس صمدوا صعوداً راعاً وفضلوا تحمل كل شيء في سبيل التمتع بالحرية الرمية وزادت نقمة الشعب على النظم الدكتاتوري وكراهيتهم تجاهلهم كل هذه لأحداث التي وقعت أثناء استمرار المفاوضات أدت إلى تفكير أجواء المفاوضات تدريجياً إلى إن توقفت في نهاية عام 1991 (319 أن أحداث تلك المرحلة أثبتت إن كردستان ل تحمل سلطتي معاً ، سلطة كوردية التي تستمد شرعيتها في الثورة عند النظام ومن الانتفاضة وسلطة ليمنها العمل إلى النهاية . والنتيجة كان يجب أن

نترك احداى السلطتي الساحة للاخرى وتحتفي عن الانتظام وهكذا وجدت قيادة الجبهة الكوردستانية الشرعية التي كانت تمتع بها الجبهة الكوردستانية أثناء الانتفاضة قد ضعفت كثيراً نتيجة الانتكاسة التي أصابت الانتفاضة والنزوع الجماعي للشعب الكوردي من جانب آخر إن المصاعب التي تعرض الإدارة والمحكمة اكبر م إن تستطيع الجبهة التي تشكل من ثمانية أحزاب ستة منها لها ضعة الفيتو قيادتها ومعالجتها ، حيث إن هناك اختلافاً واضح بين أكثرية الانتفاضة وبين الإدارة والحكمة (32) وبالرغم من كل ذلك الآن الجبهة استمرت في إدارة المناطق الكوردية الخارجية عن سلطة النظام لعدة أشهر أخرى حين إجراء انتخابات عامة لانتخاب حكومة قات على اختيار الشعب والتخلص من الشكل لإداري الذي كان يعاني منه كوردستان منذ الانتفاضة .

## المطلب الثاني

إجراء الانتخابات العامة وتشكيل حكومة أحكيم كوردستان فقد احدث قرار الحكومة العراقية سحب دوارها وفرضها حصاراً اقتصادياً على المحافظات الكوردستانية ... بالاطافة إلى سوء الأحوال المعيشة أزمة حقيقة للمجبهة أوجدت فراغاً إدارياً وقانونياً لأكثر ثلاثة ملايين من سكان فحاً حالة أقدام المجبهة الكوردستانية على إقامة إدارة مستقلة ، والغرب أبضا .. وكان من المهم ان تؤكد كافة الاحزاب الكوردية عن نواياها البقاء ضمن اطار الدولة العرقية (33) غير أن

كفاح الشعب الكوردي لتيل حقوقه القومية ومساعدة لتقرير مصيره من العقود الماضية والتي توحث بالانتفاضة الشعبية ربيع / 1991 والنزوع الجماعي والتي رافقتها ظروف وموافق دولية خاصة حدو بالقرار / 988 وفرض المنطقة الامنة شمال حظ 36 ، وامكية من اغلب مناطقة كوردستان والعراق .. كل هذه التطورات أوجدت حالة واقعية وجو فيها هذا الشعب نفسه المسيطر لفعلي والواقعي على القسم اكبر كوردستان العراق ... وبالتالي اصبحت الجبهة الكوردستانية السلطة الفعلية في هذه المناطقة واصبحت الطريقة امامها مهدة مصيرة هنا الجزء من كوردستان ، وعليه فأن هذا الامر الواقع كان يتوجب اتخاذ قرارات و اجرات ملك هذا الفراغ الاداري والسياسي ومن جهة اخرى فان اي محاولة من جانب السلطات العراقية للب هذا الوضع وتغيره من خلال أستعمال القوة المسلحة يعد مبدياً انتصالحاً للقانون الدولي العام بالاضافة الى أنتها للحماية الدولية (34) على تلك المنطقة .

قلنا ان الجبهة الكوردستانية اصبحت يلطة الامر الواقع في كوردستان المحور وكانت هذه السلطة ضرورية لتحقيقه والنظام وتسمية شؤون المواطنين في الدولي الحكومية ... فلو لم تكن الجهة موجوداً لآخطرت الجماهير في هذه المحافظات الى اختيار سلطة لهم ... فالسلطة السياسية تعد ظاهرة اجتماعية في المقام الاولي ، لآنها لايتصور وجودها حاجة الجماعة ، كما وانه لاقيام للجماعة بدون سلطة (35) .

فالجهة الكوردستانية على علانتها كانت تمتع بنوع من الشرعية الثورية لانها كانت كفاحاً مسلحاً ضد السلطة المركزية في بغداد من اجل الحصول على الحقوق القوية للشعب الكوردي فالكوردستان العراق وقد اتخذت قيادة الجهة قراراً هاماً باجراء الانتخابات العامة في منافقة كوردستان الخارجة عن السلطة المركزية في بغداد ، كوسيلة ديموقراطي للانتقال من الشرعية الثورية الى الشرعية الدستورية والحصول على رضا الشعب تشكيل حكومة منتخبة - ولتحقيق الهدف اصدرت بتاريخ 8/نيسان / 1992 القانون رقم (1) لسنة 1992 بانتخابه المجلس الوطني

لكوردستان العراق وكذلك القانون رقم (2) لانتخاب قاد الحركة التحررية الكوردية الذي يمثل ريس الاقليم . ويرى . فاضل الزهاوى ان السبب الرئيس الذي حمل الحرية الكوردستنية على اصدار هذا القرار باجراء للانتخابات لاختيار محل بناي هو لتقرير مصير الاتفاق بين الجبهة والحكومة العراقية من قبل ذلك المجلس المنتخب باعتباره يمثل الارادة العامة للشعب الكوردي . اذ ان المفاوضات التي كانت تجري في تلك الفترة بين الجبهة وبين الحكومة العراقية في بغداد ، قد تخضبت عن ظهور خلاف بين وجهات نظر الحزبين الانى والوطني الكوردستاني بعبارة السيد جلال الطالباني والحزب الديموقراطي الكوردستاني بقيادة السيد مسعود البارزاني .. وتركز الخلاف بشأن قرار مسعود الاتفاق التي كانت تعتبر الصيغة النهائية بالنسبة للجانب العراقي فقد مالت قيادة الحزب الديموقراط الكوردستاني نحو التوقيع على الاتفاقية مع ابقاء المسائل المختلف بشأنها وتعليق حطها الى المستقبل ، في الوقت الذي كانت قيادة الاتحاد الوطني الكوردستاني ومعها بعض الاطراف الجبهة التعارض التوقيع على هذا المسودة لكونها لاتبلي جميع المطالب المشروعة للشعب الكوردي، وقد ادى هذا الخلل الى الرجوع الى الشعب ليقرر رأية بشأن هذا الموضوع الحساس عن طريق الاستفتاء، ولكن فكرة الاستفتاء قد اهملت وصلت معطها فكرة تشكيل برلمان منتخب وكان قصد الاساسي من انتخاب البرلمان هو لاجل الوصول الى قرار فيما اذا كان ينبغي التوقيع على مسودة الاتفاق المقترح مع بغداد أم لا.. لذلك نرى ان المادة (56) من قانون انتخابات المحلي الوطني قد اشارت الى ان من صلاحيات المجلس هو (اقرار الاتفاقيات واليت في المسائل المصيرية لشعب كوردستان العراق وتحديد العلاقة القانونية مع السلطة المركزية ) (36).

وقد حدد يوم 19 / أيار / 1992 لاجراً للانتخابات العامة ويعتبر هذا اليوم يوماً تاريخياً بالنسبة لشعب الكوردي والحركة الديموقراطية والعراق والمنطقة . حيث قام شعب كوردستان المحررة فاذلك اليوم بانتخاب أول برلمان وفي جو ديموقراطي حر

حيث تشاكن فيه الاعلام الملونة والشعارات المختلفة للقوائم المشاركة في تلك الانتخابات وقد تنامشت الاحزاب القوائم التالية علامقا في تلك الانتخابات وقد شارك الجميع بلهفة وشوق في الانتخابات المجلس الوطني الكوردستاني المئة وارتدى كثيرمن المواطنين الملابس المزرعة معلنين بذلك حثهم وسياتهم لهذا المناسبة وكانه يوم عيد.

- 1-قائمة حزب الديموقراطي الكوردستاني
- 2-قائمة الاتحاد الوطني الكوردستاني ومعه حزب حي كوردستان .
- 3-قائمة الاسلامية ( المؤلفة من الحركة الاسلامية في كوردستان الاسلاميين المستقلين الدين شكلوا فيها بعد الاتحاد الاسلامي الكوردستاني ) .
- 4-قائمة الحزب الاشتراك الكوردستاني (حسك) ومعه حزب الاستقلال الكوردستاني ( يلول) .
- 5-قائمة اقليم كوردستان للحزب الشيوعي العراقي .

6-قائمة الديموقراطيين المستقلين .

كما وتناقست القوائم المسماة التالية على المقاعد الخمسة المخصصة لهم :

- 1-قائمة الحركة الاشورية اليموقراطية
- 2-اتحاد مسيحي كوردستان .
- 3-قائمة الكلدو اشوري الديموقراطي .
- 4-قائمة الديموقراطيين المسيحيين .

وقد اظهرت نتائج الانتخابات ان جميع القوائم المشاركة حصلت على شبة ادنى من النسبة القانونية لدخول البرلمان وهاي 7% من مجموع اصوات الناخبين عدا قائمتي الحزبين : الحزب الديموقراطي الكوردستاني والاتحاد الوطني الكوردستاني وقد قسمت الاصوات التي حصلت عليها تلك القوائم عن الحزبين بالتساوي وبذلك حرمت لكل الاحزاب من الحصول على اي مقعد في اول برلمان كوردستان. وهذه النقطة هي احدى

الماخذ المهمة التي يمكن توجيهها الى قانون الانتخابات رقم (1) سنة 1992. لان في تلك المرحلة التاريخية الحساسة والانتقالية في تاريخ الشعب الكوردي، كانت المصلحة القومية العليا تقتضي مشاركة جميع الاطراف في المجلس الوطني حتى يشترك الجميع في عمل المسؤوليات الصعبة في تلك المرحلة الانتقالية، ومن جانب اخرى البرلمان من أي صوت معارض خارج الحزبين وعلى هذا الاساس تم تقسيم البرلمان والحكومة على الحزبين على أساس المناصفة وايجاد صيغة (فيفتي- فيفتي) المشئوته في كل شئ في الادارات والمؤسسات الحكومية التي تشكلت فيما بعد، وحدث حالة من الفوضى الادارية والمناقسة الحزبية غير الصحيحة في جميع المجالات التي ادت في نهاية المطاف بعد اقل من سنتين من عمر البرلمان والحكومة الى الاقتتال الداخلي وتقسيم الاقليم والادارة الى قسمين.

وقد حصل اتفاق بين قيادة الحزبين (38) على ان يكون رئيس البرلمان من الحزب الديمقراطي الكوردستاني ورئيس مجلس الوزراء من الاتحاد الوطني الكوردستاني وكذلك تقرر تشكيل حكومة ائتلافية بمشاركة عدد من الاحزاب والفئات التي شاركت في الانتخابات ولم تحصل على نسبة الدخول في البرلمان عن طريق منهجهم عدداً من المقاعد الوزارية، باستثناء حزب كاد هي كوردستان حيث حصلوا على (3) مقاعد لكلهم اشتركوا (3) لاتحاد الوطني الكوردستاني بقائمة الواحدة. وعلى هذا الاساس حصل كل الحزب الشيوعي وحزب اليكادمين والحركة الاشورية على مقاعد وزارية. أما بالنسبة للقائمة الاسلامية، فقد تمت مفاتحة قيادة الحركة الاسلامية في كوردستان لوحدها ، رغم انها كانت ممثلة بنسبة 50% في ذلك القائمة باتفاقه موقع بينها وبين ممثلي الاسلاميين المستعدين . حاوات قيادة الحركة الاسلامية لوحدها دون الشاوره خلفاءها الحصول على حقيبة وزارة الأوقات والشؤون الدينية ، الان طلبها رفض وعرضت عليها حقيبة وزارة العدل وبلت بها ورشحت احد اعضاءها في مكتب السياسي ، وثم وهذا المرشح وطلب منها ترشيح شخص اخر الان قيادة

الحركة اجرت على تمسكها بمرشحها بالرغم من ان القائمة الاسلامية ضمت اسازة جامعين مرفوعين من حملة اشهادات العليا . وبذلك ساهم الطرفان في حرمان ممثلي القائمة الاسلامية في أول حكومة ديموقراطية فنتيجة في كوردستان .

اما بالنسبة قيادة الحركة التجريبية الكوردية أي ( رئيس الاقليمي فلم يحصل اي من المرشحين على الاغلبية المطلقة أي ( النصف + واحد) في الجولة الأول اذا عدد اصوات السيد (مسعود البارزاني و جلال الطالباني) كانا مختارين غير ان كلاً حضت على اقل من نصف مجموع اصوات الناصيين المصوتين وبذلك تأجيل هذا الموضوع انعقد أول اجتماع للمسلح الوطني الكوردستاني بتاريخ 4/6/1992 وبعد هذا التاريخ بشهد أعاف 5/7/1992 المصادفة على التشكييلة الأولى لحكمة اقليم كوردستان . وقد سارت اجتماعات المجلس الوطني الكوردستاني في عام 1992 وعام 1993 والقرارات اعتيادياً واستطاع أن يصدر عدداً من القوانين والقرارات ذات الخاصة وفقاً للمعايير الديموقراطية المتعقبة في العالم اليوم ومن اهم هذه القوانين والقرارات تشير الى بعضها :

قانون مجلس الوزراء والقوانين الخاصة بوزارات حكومة الاقليم وقانون اسلطة القضائية والقوانين الخاصة بالاحزاب والمجمعيات والمطبوعات والاسلحة وغيرها . وكذلك اصدار عدد من القرارات التي قرار استحداث جامعة دهوك وقرار اعادة فتح جامعة السليمانية ... غير أن هم هذه القرارات الاطلاق يعتبر انجازاً تاريخياً بالنسبة للمجلس الوطني الكوردستاني هو قرار اعلان الاتحاد الفدرالي رقم (22) في 4/10/1992 لتنظيم العلاقة القانونية بين سلطات الاقليم والسلطة المركزية في بغداد على أساس الفدرالية وهكذا يمكن ان نقول ان المؤسسات القائمة في كوردستان العرا بشكل اساس نظام سياسي خارجية من ناحية الدستورية والدولية فهناك سلطة تشريعية وتمثل المجلس الوطني الكوردستاني واخرى يتفيد تمثل المجلس الوزراء وسلطة قضائية متكاملة التي تشكل في مجموعها الادارة المحلية لاقليم كوردستان

العراق ومن حيث الواقع تمارس السلطات الثلاث في الاقليم مهامها باستقلالية عن الاقليم وتحملت عن التزاماتها الامنية والادارية والاقتصادية تجاه الحكومة المركزية التي انسحبت عن الاقليم وتحملت عن التزاماتها الامنية والادارية والاقتصادية تجاه الشعب في هذه المناطق .. اما من الناحية القانونية فقد قام ثرلمان كوردستان باعلانه اقليماً ضمن عراق ديموقراطي تعدي تطبيعاً لحقة المشروع في توير المصير ولهذا استطاع الشعب الكوردي في هذا القسم من كوردستان العراق إقامة تجربة سياسية متواضعة على اساس الديموقراطية المرتكزة على حق شعب كوردستان العراق في المشاركة صنع القرار عن طريق مثلة المنتخبين انتخاباً حراً عاماً ومباشراً وحرية الرأي والصحافة والتعددية الحزبية واحترام حقوق الانسان. ز. بكان الأمل والانتظار من المجتمع الدولي أي يدعم هذه التجربة المتواضعة خدمة الانسانية والعدالة (39) .

### **المطلب الثالث**

الموقف الدولي والاقليمي من هذه التطورات بالرغم من وجود المبررات الترخيية والقانونية وكذلك السياسية الكافية الى تعطي الحق شعب كوردستن العراق باجراء انتخابات العامة الانتخاب المجلس الوطني الكوردستاني وحكوم منبذثقة عنها خاصة بعد التطورات والاحداث الكبيرة التي حدثت معه وما اعفيتها من الانتفاضة

الشعبية والنزوع الجماعي والحماية وسحب العراق الدوائر والامؤسسات الادارية من المحافظات الكوردية. ز من جانب اخر فان هذه الانتخاب تعتبر لثقافية الحادى عشر من اذار / 1970 وان المجلس الوطني الكوردستانى ومجلس وزارة اقليم تعتبران امتداداً طبيعياً ومكملاً للمجلس التشريعي والمجلس التنفيذي المنطقة الحكمة الكوردستان العراق .. غير أن الحكومة العراقية اعلنت عن عدم اعترافها اساساً بتلك الانتخابات واعتباها مخالفاً لدستور والقوانين العراقية النافذة .

وقد نشرت وكالات الانباء والاذاعات العالمية تقارير مفصلة عن التطورات الجارية في كوردستان العراق وعملية الانتخابات العامة .منها ما نشرته اذاعة المانيا في 19/5/1992 ان ارييس العراقي صدام حسين اعتبر هذه الانتخابات غير مشروعة، كما ان ايران وتركيا تراقبان بأهتمام بالغ هذه التطورات وقد عبر القادة الاكراد عن اسفهم لموقف طهران وانقرة الراضى للانتخابات بالرغم من ان القادة الاكراد اكدوا مرارا خاصة في تلك الفترة هذه الانتخابات لاتهدف الى استقلال كوردستان وتشكيل دولة كوردية كما ان اذاعة صوت امريكا قالت في 18/5/1992 ان وزارة الخارجية الامريكية اعلنت انها لن ترسل مراقبين رسميين للاشراف على الانتخابات الكوردية في كوردستان العراق ولكنها اعربت عن التأييد لاجراء الانتخابات وفي نفس الوقت اعربت عن رفضها لقيام كيان سياسي مستقل في شمال العراق كما واعلنت المتحدثة بأسم وزارة الخارجية الامريكية (ماركريت تاتوايلر) عن امل حكومتها في ان تجري الانتخابات في شمال العراق في ظل اجواء سلمية وامنة وان تؤدى الى تحسين الحياة المعيشية للسكان التركمان والاشوريين والاكرد في شمال العراق ورحبت المتحدثة الامريكية بالضمانات التي قدمها زعماء الاكراد العراقيين بأن الغاية من هذه الانتخابات لاتتمثل بشكل او بأخر خطوة نحو الانفصال(40) ومن الملاحظ ان عددا كبيرا من المراقبين الاجانب من مختلف الدول خاصة بريطانيا ومانيا وهولندا ودانمارك وامريكا وفرنسا وتركيا ولبنان وسوريا

وغيرها راقبوا عملية الانتخابات في يوم 19/5/1992 بعد الانتخابات الكوردية تجنبت وكالات الاغاثة التابعة للامم المتحدة التعامل المباشر مع الادارة الرسمية والمؤسسات المعنية في كوردستان من ان يفهم انه اعتراف ضمني بحكومة اقليم كوردستان. وهكذا تم تجاهل حكومة الاقليم من اهم قضية واجهتها وهي اعادة تأهيل كوردستان مع العلم ان حرمان الاكراد من تسلم مقاليد امورهم متناقضا مع المبادئ الاساسية للاعانة والتنمية بشكل خاص، اذا ما اخذ بنظر الاعتبار ضمانات التدمير والهدم التي تعرضت لها مناطق كوردستان العراق والتي ادت الى التدمير شبه كامل للزراعة الريفية خلال اكثر من عقد من الزمن، لقد عانى الشعب الكوردي من ضعف الالتزام الدولي تجاههم، ففي المقام الاول سمح قرار الامم المتحدة بتقديم المعونة تحت اسم مذكرة التفاهم مع بغداد المجال الواسع لصدام حسين لتقويض جهود الاغاثة الدولية. وقد ترافق ذلك مع نقص حاد في التمويل لعملية اعادة التأهيل. في بداية الازمة قدم برنامج الامم المتحدة للتنمية تقريرا عرض فيه استراتيجية طويلة ومتوسطة المدى لاعادة تأهيل كوردستان بدء بتوفير الامن والغذاء وتنظيف الالغام وانعاش الاقتصاد الريفي ولكن بعد سنتين فشل برنامج الامم المتحدة للتنمية في تحقيق أي تقدم يذكر في مجال توصيات التقرير (41)

اقتنع القادة الاكراد بضرورة تحسين العلاقات مع تركيا لان تركيا هي مفتاح المستقبل لكوردستان العراق وان الحماية الدولية تكون عن طريق تركيا خاصة وان الرئيس اوزال قد ابدى رغبته في التخلي عن الميراث الكمالي المتعلق بالكورد. لهذا السبب فتح الحزبان مكاتب لهما في انقرة ولكن تركيا استغلّت الوضع الكوردي في كوردستان العراق للحصول منهم على المشاركة في عملية ضخمة ضد مسلحي حزب العمال الكوردستاني (pkk) في المنطقة الحدودية خلال شهري العاشر والحادي عشر من عام 1992. وكون تركيا امتنعت عن الاعتراف الشرعي بالحكومة الكوردية، فإن اعتمادها على اكراد العراق تضمن اعترافا بحقائق الامر الواقع وفعلا فقد اعطت

الحكومة التركية في شهر اب /1993 للحكومة الكوردية في اربيل 13.5 مليون دولار وهو عمل يصعب ان تقوم به حكومة لاتعترف بالاخرى ولكن مع كل ذلك تعاونت تركيا مع كل من سوريا وايران في الاجتماعات الدورية للجنة المشتركة بين هذه الدول الثلاث التي كانت تعتقد عصرهم لتلك الدول بذريعة الحق على وحدة الاراضي العراقية وقد عارضت هذه الدول الاعلان الرسمي عن دولة فيدرالية في العراق(42)

هذه التطورات الاخيرة على الساحة الكوردستانية بعد عام 1991 التي ادت الى ولادة برلمان وحكومة كوردستانية منتخبة بالاضافة ما نتج في هذا الشأن من قبل المعارضة العراقية في مؤتمر فيينا في حزيران /1992 واعترافها بحق تقرير المصير للشعب الكوردي ضمن عراق ديمقراطي موحد وكذلك طرح موضوع الدولة الفدرالية لحل المعضلة القومية في العراق، أي طرح الصيغة الدستورية الفدرالية كحل ديمقراطي للقضية الكوردية في العراق من قبل مؤتمر صلاح الدين للمعارضة العراقية في تشرين الاول /1992 هذه التطورات والاسف الشديد لم تلق موقفا ايجابيا من قبل معظم الدول العربية والاقليمية المجاورة للعراق، التي لم تكتف بمعارضتها فقط بل صارت تحيك المؤامرات والذسائس لافشالها. وهذا بالطبع كامن يتناقض مع التطلعات الديمقراطية للقوى الوطنية العراقية من عربية وكوردية وغيرها من مكونات الشعب العراقي والتي وصلت الى تبني هذه الفكرة أي فكرة الاستقرار الديمقراطي الدستوري لحل المعضلة القومية المستعصية في العراق وبلاشك فأن مثل هذه المواقف السلبية والتحركات المريبة تعتبر تدخلا فاضحا في الشؤون الداخلية للشعب العراقي للابقاء على نظام الدكتاتوري دون غيره(43) ومن الجدير بالذكر ان وزارة الخارجية كل من ايران وتركيا وسوريا عقدوا اول اجتماع لهم في 10/شباط/1993 في دمشق وبحثوا التطورات التي حصلت في كوردستان العراق

لانتخابات العامة واعتبروها خطوات نحو تشكيل دولة كردية في كردستان العراق  
واتفقوا على منعها واعاققتها واعادتها الى الورااء(44)

## المطلب الرابع

### الصراع الداخلي في كردستان المحررة وانعكاساتها على القضية الكردية

ان جذور الصراع الداخلي في كردستان العراق قديم قدم الحركة التحررية الكردية المعاصرة، بعضها تعود الى طبيعة التركيبة القيادية للحزب الديمقراطي الكردستاني منذ تشكيله في عام 1946. وقد ظهرت الخلافات الكامنة الى السطح اثناء الثورة الكردية في عام 1964 بين الملا مصطفى البارزاني وجناح ابراهيم احمد - جلال الطالباني في المكتب السياسي للحزب في تلك الفترة، والتي ادت الى حدوث انشقاق خطي وصراع دموي في الحركة الكردية في العراق واستمرت حتى اعلان اتفاقية الحادي عشر من اذار/1970.

ومرة اخرى ظهر هذا الخلاف بعد تجد الثورة الكردية في عام 1976 بين القيادة المؤقتة للحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني الذي اعلن عن تشكيله بزعامة جلال الطالباني بعد انهيار الثورة الكردية في عام 1975 اثر اتفاقية الجزائر المشؤمة بين ايران والعراق واستمر الصراع الدموي بين هاتين القوتين بشكل او باخر حتى واسط الثمانينات من القرن الماضي اثناء الحرب الايرانية العراقية. وعندما شكلت الجبهة الكردستانية في ايار /1988 أي بعد مأساة حلبجة، شهدت العلاقات بين الحزبين شكلا من الوئام والتعاون والتنسيق وخفت حدة الصراع . ولكن الاسباب الحقيقية للصراع والتي تتعلق بمسألة زعامة الحركة التحررية الكردية، بقيت تحت الرماد. فالانتخابات العامة التي

جرت في ايار /1992 وتشكيل حكومة اقليم كردستان المحررة لم تستطع من اخفاء الخلافات والانقسامات الجوهرية والطويلة الامد والتي بدأت تظهر من جديد في تلك الفترة.. من جراء انتخابات حرة مسألة وتطبيق ديمقراطية فعلية التي تتطلب بناء مؤسسات جديدة بالثقة مسألة اخرى تماما وسباق التعادل والصراع بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني اكد على حقيقة وعمق العداوات المتشعبة والمتداخلة بين الحزبين والقيادتين(45).بالاضافة الى حرمان حكومة اقليم كردستان من الاعتراف الخارجي، فقد بقي الزعيمان مسعود ابارزاني وجلال الطالباني خارج النظام الانتخابي لممارسة السلطة والقيادة، مما الحق الضرر الاكبر بحكومة اقليم كردستان ولم تنهياً الظروف الملائمة لتطوير المؤسسات الديمقراطية، لان الحكومة والبرلمان كانا ينفذان قرارات وتوجيهات الزعيمين والمكثيين السياسيين للحزبين واللذين لم يكن لهما استراتيجية مشتركة، بل ماكانت هناك استراتيجية على الاطلاق سوى استراتيجية الفوز على الحزب ولضمان التكافؤ بين الحزبين، وزعت المناصب الحكومية بالتساوي، فاذا كان الوزير من اعضاء احد الحزبين، ينبغي ان يكون نائبه من الحزب الاخر وبنفس المستويات والصلاحيات. أي ان هناك كانت ادارتان متوازيتان ابتداء من الشرطي الذي في الشارع وصولاً الى الكادر التدريسي في مدرسة ما او في الكليات، وبات الانضمام الى احد الحزبين شرطاً لازماً للمتبعين والترقية... وهكذا بعد زوال القبليّة التقليديّة كاحدى اشكال التنظيم الاجتماعي - السياسي في كردستان خلال السبعينات من القرن الماضي، شهدت التسعينات ولادة قبليّة جديدة عندما تنافس الحزبان الرئيسان (المتحالفان) على السيطرة على كل شيء في كردستان العراق (46).

وبناء على ما سبق فقد شهدت التجربة السياسية الكوردية حالة عدم استقرار هيكلي خطير، وكان استقرار الحكومة الكوردية يتوقف مباشرة على ابقاء التعاون بين الحزبين KDP و PUK في وقت شرعت فيه الدول المجاورة (ايران وتركيا وسوريا) بالاضافة الى النظام العراقي) بصورة جدية بالعمل على اضعاف الاستقرار الذي كان ضعيفا بالاصل وبحلول عام 1993 كانت دولة الامر الواقع الكوردي في خطر التمزق بسبب المكائد السياسية من الدول المجاورة وبالطبع لم يكن أي من الحزبين KDP و PUK بريئاً عندما غاصت كردستان العراقية في احوال الحرب الاهلية. حيث استمر كلا الحزبين على العمل على انكفاء الكراهية ضد الاخر وكانا يتنافسان على الموارد والنفوذ والهيبة وكانت مؤسسات الحكومة الاقليمية مسرحاً يجري فيه الاقتتال والصراع(47).

الشراكة الاولى للاقتتال الداخلي حدثت بين الحزب الديمقراطي الكوردستاني والحزب الاشتراكي الكوردستاني (حسك) في 10/12/1993 في السليمانية بعد اعلان الاخير انسحابه من الانضمام الى الحزب الديمقراطي الكوردستاني الموحد. ومع هذه الحادثة اندلع القتال بين الاتحاد الوطني الكوردستاني والحركة الاسلامية في كوردستان العراق في 16/12/1993 بدأ في كفري ولكن خلال ايام قليلة انتقلت المعارك الى رانية واربييل والسليمانية وحلجة وغيرها.. في مثل هذه الظروف المعقدة والتي بدأت تسير نحو الاسوء فالاسوء كان الاتحاد الوطني الكوردستاني عن دعمه وتعاطفه مع الحزب الاشتراكي الكوردستاني بزعامة حمد الحاج محمود، في حين ابدى الحزب الديمقراطي الكوردستاني عن تعاطفه وتقاربه مع الحركة الاسلامية ظهر بأن هناك نوع من التغير في ميزان القوى لصالح الاتحاد الوطني الكوردستاني بعد انتصاره على الحركة الاسلامية واجبار قيادته الى اللجوء الى ايران

في 1/ايار/1994 وعلى اثر حادثة شخصية على قطعة من الارض في بلدة قلعة دزة انفجر الوضع بسرعة بين الحزبين في جميع مناطق كوردستان المحررة خاصة في اربييل والسليمانية ومناطق اخرى وخلفت اعدادا كبيرة من القتلى والجرحى وادت الى شل عمل الحكومة والبرلمان. اصبحت محافظة دهوك وزاخو القريبة من الحدود التركية منطقة نفوذ الحزب الديمقراطي الكوردستاني والتي كانت لها واردات كمركية كبيرة، في حين كانت منطقة نفوذ الاتحاد الوطني الكوردستاني تركزت في السليمانية القريبة من الحدود الايرانية ولم تكن لها واردات ذات شأن وللخروج من هذا المأزق المالي كانت القوات التابعة للاتحاد الوطني الكوردستاني بأخراج الحزب الديمقراطي الكوردستاني من اربييل العاصمة وربطت اخلاءها بتقاسم واردات ابراهيم الخليل بين الحزبين(48). جرت محاولات عديدة لايقاف القتال واعادة السلام والاستقرار الى الاقليم منها محلية من قبل الاحزاب والشخصيات الكوردية ومنها دولية واخرى اقليمية... في اواخر تموز/1994 تم اجراء مفاوضات في باريس برعاية فرنسية ومرة اخرى في (دوغيدا قرب دبلن في ايرلندا) برعاية امريكية ومشاركة تركية في اب/1995 وبعد ذلك استطاع المسؤولون الايرانيون عقد اجتماع بين الحزبين في طهران في تشرين الاول عام 1995 والوصول الى توقيع اتفاق جانبي بينهما وكانت ايران تريد ان تنافس الولايات المتحدة الامريكية وتركيا كعامل رئيسي في المنطقة وكانت في موقع قوي لانها كانت مسيطرة على المنفذ الوحيد للاتحاد الوطني الكوردستاني الى العالم الخارجي (49).

وبالرغم من ارتفاع الكلفة البشرية والمالية للاقتتال الداخلي في كوردستان، لم يبدا الحزبان قادرين على حل خلافاتهما، بل استمرا باثارة جميع نقاط الخلاف لعلها بقوة السلاح. وفي ظل تلك الظروف كان من المحتم ان يبحث الفريقان عن حلفاء لهما خارج المنطقة الكوردية، وفي

البداية توجه الحزب الديمقراطي الكردستاني نحو تركيا لتأمين الدعم والمساعدات لعدد من الحملات التي قامت بها القوات التركية خلال تلك السنوات لتدمير قواعد حزب العمال الكردستاني (PKK). وقيما حاول الاتحاد الوطني الكردستاني الحصول على الدعم الايراني والذي له مصلحة في تثبيت نفوذه في المنطقة الكردية وضرب القواعد التابعة للحزب الديمقراطي الكردستاني الايراني (50) بعد هدوء نسبي الذي استمر لعد اشهر عدا بعض المناوشات الصغيرة قوات الطرفين، في صيف عام 1996 بدأت الاحداث تتفاقم مرة اخرى وتتجه نحو التصعيد بعد ان سمح الاتحاد الوطني الكردستاني بعبور وحدات من الحرس الثوري الايراني لضرب مقرات الحزب الديمقراطي الكردستاني الايراني قرب بلدة كويسنجق. وكذلك استفاد من المدفعية الايرانية في 17/اب/1996 عشية الذكرى الخمسين لتأسيس الحزب الديمقراطي الكردستاني للهجوم على المناطق الخاضعة للحزب الديمقراطي الكردستاني على الطكريق الاستراتيجي من راوندوز الى (حاجي عمران) قرب الحدود الايرانية في 20/اب/1996 اعلن الحزب الديمقراطي الكردستاني في بيان رسمي ان قوات الاتحاد الوطني الكردستاني وبدعم من قوات الحرس الثوري والمدفعية الايرانية بدأت هذا الهجوم وسيطرت على (قسرى). حيث كانت الدلائل تشير بأن هدف الهجوم الاساسي هو السيطرة على جسر قنديل الاستراتيجي الذي يقع على الزاب الكبير لعزل المقر الرئيسي للحزب الديمقراطي الكردستاني في مصيف صلاح الدين (51). في صباح يوم 31/اب/1996 تعرض اربيل العاصمة لهجوم قوات الحرس الجمهوري العراقي تساندها عشرات الدبابات من كركوك باتجاه قشتبة ومن الموصل باتجاه عنكاوة وفي نفس اليوم تم اخراج القوات التابعة للاتحاد الوطني الكردستاني من اربيل نحو (ديكله) واعلن العراق ان دخول قواتها اربيل جاء بناء على طلب السيد مسعود البارزاني رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني. وكان هذا الحدث بمثابة طوفان خطير قلبت الاوضاع في كردستان رأسا على عقب حيث انسحب الاتحاد الوطني الكردستاني من مدينة السليمانية نحو الحدود الايرانية تاركا مجمل كردستان المحررة تحت سيطرة الحزب الديمقراطي الكردستاني ولكن لفترة قصيرة. بتاريخ 12-13/تشرين الاول/1996 بدأت القوات التابعة للاتحاد الوطني الكردستاني هجوما مضادا بدعم قوى من ايران واجبرت القوات التابعة للحزب الديمقراطي الكردستاني على ترك مدينة السليمانية والانسحاب نحو اربيل واصبح خط وقف اطلاق النار التالي بين الطرفين والذي يمر من الجنوب الغربي الى الشمال الشرقي من كويسنجق الى حاجي عمران تاركا معلما واضحا على الخارطة السياسية لكوردستان العراق (52). وهكذا بدا واضحا ان اللعبة الازدواجية التي تقوم بها القوى الغربية تتحمل قسطا كبيرا من المسؤولية تجاه هذا

الوضع المأساوي الذي يشهد الشعب الكوردي. إذ ان امريكا وفرنسا وبريطانيا كانت تقوم بمهمة الحماية الدولية لكوردستان العراق ولكن في الحقيقة لم تقم بتقديم أي دعم مادي واقتصادي ملموس بحيث تساعد الشعب الكوردي كي يستطيع ان يقوم على قدميه. هذه السياسة غير الواضحة للقوى الغربية دفعت القيادات الكوردية نحو هذا الوضع الانتحاري كان لهذا الاقتتال الداخلي اثارا سيئة جدا على المجتمع الكوردستاني حيث ارتكبت قوات الطرفين ابشع الجرائم ضد بعضهم اشارت تقارير المنظمات الدولية الخاصة بحقوق الانسان الى القتل الجماعي للاسرى وقطع الاجزاء من اجسام الجرحى والاسرى بالاضافة الى انواع التعذيب والتهجير المخطط والمبرمج لاعضاء ومؤيدي الطرفين واعادوا الى الازهان ما قامت به اجهزة النظام الدكتاتوري ضد الشعب الكوردي ولكن مع الاسف الشديد ترتكب مثل هذه الجرائم في تلك الفترة من قبل ابناء الشعب الكوردي ضد انفسهم (53).

وهكذا كانت النتيجة الحتمية لهذا الاقتتال الداخلي المرير وبشكل لا يمكن تجنبه هو خسارة الشعب الكوردي في العراق الكثير من الدعم الدولي الذي اكتسبوه على مدى السنوات الطويلة، وقد تسبب الاقتتال ايضا في اعاقه جهود الاغاثة في الاقليم. واصابت حالة من اليأس والشعور بالمرارة وعدم الثقة بما تكتنفه الاوضاع في المستقبل وبدأت بمثابة نوع من الهجرة الجماعية للشباب نحو البلدان الغربية وراء لقمة عيش والبحث عن الامان.

ومع حلول خريف عام 1997 رأى الاتحاد الوطني الكوردستاني ان وضعه المالي لم يعد يسمح باستمرار وضع (اللاحرب والاسلم) مع خصمه ففي تشرين الاول شن هجوما كبيرا على مواقع الحزب الديمقراطي الكوردستاني على طريقة هاملتون الاستراتيجية. لكن مواقعه تعرضت لهجوم من الطائرات والقوات البرية التركية التي تدخلت لصالح الحزب الديمقراطي الكورديستاني واضطر الاتحاد الوطني الكوردستاني الى التقهقر الى خط وقف اطلاق النار السابق وتم الاتفاق على وقف اطلاق نار جديد. ولم تتمكن الولايات المتحدة الامريكية حتى حلول ايلول 1998 من اقناع الطرفين بتوقيع اتفاقية رسمية من قبل السيدين مسعود البارزاني وجلال الطالباني وبحضور وزيرة الخارجية الامريكية (اولبرايت)، عرفت الاتفاقية التي تم التوقيع عليها في 1998/9/17 باتفاقية واشنطن والتي وضعت نهاية الاقتتال الداخلي بين الحزبين بصورة مستمرة.

ومن بين نتائج الرئيسية لهذا الصراع الداخلي بين هذين الحزبين هو تقسيم الاقليم سياسيا واقتصاديا مع عاصمتين اداريتين اربيل والسليمانية وفرض الضرائب والرسوم الرسمية وغير الرسمية على البضائع التي تنقل من احدى المنطقتين الى الاخرى...

وقد تحسنت الاوضاع المعاشية وجهود الاعمار بعض الشيء في ظل برنامج النفط مقابل الغذاء، حيث بدأت المنطقة الكوردية تتلقى حوالي 13% من واردات قرار 986 (54).

#### هوامش الفصل الخامس

- (1) انظر ليام اندرسن وغاريث ستانسفيلد مصدر سابق ص161-162  
كذلك انظر تشارلز تريب صفحات من تاريخ العراق الحديث بحث موثق في تاريخ العراق المعاصر منذ نشؤ الدولة العراقية حتى اواسط عام 2002 ص325 وما بعده
- (2) تشارلز تريب المصدر السابق ص329-330
- (3) ليام اندرسن مصدر سابق ص164
- (4) د.فاضل الزهاوي حرب الخليج وانتفاضة كوردستان العراق ص41-45  
سليمانية/2004  
المديرية العامة للطباعة والنشر(ت)296 ص164  
كذلك نظر ليام اندرسن مصدر سابق

كذلك نظر مقال بعنوان (القضية الكوردية في المعاملة الدولية) كتابة د. خالد يونس نقلا عن

مجلة (سردم) العربي العدد/5 صيف 2004 ص31

- (5) د. فاضل الزهاوي المصدر السابق ص45-46
- كذلك انظر تشارلز تريپ مصدر سابق ص330
- كذلك ماريون فاروق سلوغلت مصدر سابق ص369
- (6) ليام اندرسن مصدر سابق ص165
- كذلك انظر ماريون فاروق مصدر سابق ص371
- (7) د. فاضل الزهاوي مصدر سابق ص59-60
- (8) ليام اندرسن مصدر سابق ص165
- كذلك انظر ماريون فاروق سلوغلت مصدر سابق ص371
- بالاضافة الى تشارلز تريپ مصدر سابق ص332
- (9) ليام اندرسن مصدر سابق ص167
- كذلك ماريون فاروق سلوغلت مصدر سابق ص379
- (10) د. فاضل الزهاوي مصدر سابق ص70
- (11) انظر ديفيد مكحول مصدر سابق ص533-534
- (12) د. فاضل الزهاوي مصدر سابق ص84-85
- (13) ديفيد مكحول مصدر سابق ص555-557
- (14) انظر د. فاضل الزهاوي مصدر سابق ص112-122
- (15) انظر ليام اندرسن مصدر سابق ص168-170
- كذلك مجلة (سردم) العربي مصدر سابق ص31-32
- (16) د. فاضل الزهاوي مصدر سابق ص127-ومابعده
- (17) انظر ديفيد مكحول مصدر سابق ص557 نقلا عن صحيفة (وول ستريت جورنال) في 14/ اذار /مارس والناينتشنال تايمز في 3/ نيسان/1991
- (18) انظر تشارلز تريپ مصدر سابق ص335
- كذلك ماريون فاروق سلوغلت مصدر سابق ص379-380
- بالاضافة الى ديفيد مكحول مصدر سابق ص558
- (19) د. فاضل الزهاوي مصدر سابق ص145-151
- كذلك انظر ديفيد مكحول مصدر سابق ص561
- (20) ديفيد مكحول مصدر سابق ص562-563

- (21) تشارلز تريب مصدر سابق ص 337
- (22) انظر د. فاضل الزهاوي مصدر سابق ص 209
- (23) انظر د. فاضل الزهاوي مصدر سابق فصل بعنوان القرار 688 وانفال التقنية الكوردية الى / المجال الدولي ص 157-161
- كذلك ديفيد مكدول مصدر سابق ص 558-561
- كذلك د. حامد محمود حسين مصدر سابق ص 399
- (24) عبد الرحمن سليمان الزيباري مصدر سابق ص 259-264
- (25) انظر عبد الرحمن سليمان الزيباري مصدر سابق ص 270-284
- (26) د. فاضل الزهاوي مصدر سابق ص 180-181
- كذلك انظر عبد الرحمن سليمان الزيباري مصدر سابق ص 286
- (27) انظر ديفيد مكدول مصدر سابق ص 562
- كذلك عبد الرحمن الزيباري مصدر سابق ص 264
- (28) د. فاضل الزهاوي مصدر سابق ص 182
- (29) د. حامد محمود عيسى مصدر سابق ص 428-429
- (30) د. فاضل الزهاوي مصدر سابق ص 191-193
- كذلك د. حامد حمود عيسى مصدر سابق ص 432
- كذلك انظر ديفيد مكدول مصدر سابق ص 563
- (31) د. فاضل الزهاوي مصدر سابق ص 198-206
- كذلك انظر محمد صالح عقراوي الكرد والدولة المستقلة وفق المعاهدات والمواثيق الدولية الطبعة الاولى اربيل / 2005 ص 229
- (32) كوردستان (شورشي دقولة ت ص 128-129 ص 229
- (33) ديفيد مكدول مصدر سابق ص 567
- (34) عبد الرحمن سليمان الزيباري مصدر سابق ص 387-389
- موضوع ( الامر الواقع كمبرر لحق الشعب الكوردي في تقرير المصير
- (35) د. فاضل الزهاوي مصدر سابق ص 236 نقلا عن د. ثروت بدري، النظم السياسية ص 17
- (36) د. فاضل الزهاوي مصدر سابق ص 239-240

- (37) سرهنك حميد برزنجي انتخابات اقليم كوردستان العراق ص 283 ومابعده فصل بعنوان واقع انتخابات 19/مايس/1992 بين النظرية والتطبيق دراسة ومقارنة الطبعة الاولى/اربييل/2002 كذلك انظر د.فاضل الزهاوي مصدر سابق ص 271 ومابعده
- (38) بدران احمد حبيب هةلبذرنةكانى كوردستان ص 58  
19/ايار/1992 مةحزرةى كؤليرنة رةى نيوان  
هتردو حزبةكة بةئيزاى بةريزان كاك مسعود ومام جلال لة 1992/5/22
- (39) انظر مجموعة القوانين والقرارات الصادرة عن المجلس الوطني الكوردستاني الاجزاء الاول والثاني الطبعة الاولى /1997
- كذلك انظر عبد الرحمن سليمان الزيباري مصدر سابق ص 483-484
- كذلك انظر مقال بعنوان اقليم كوردستان العراق. المجلس الوطني الكوردستان العراق المطبوع في عام 1998 من قبل رئاسة المجلس الوطني لاقليم كوردستان العراق ص 33-34
- (40) بدران احمد حبيب مصدر سابق ص 169-171
- (41) ديفيد مكدول مصدر سابق ص 572-573
- (42) ديفيد مكدول مصدر سابق ص 574-576
- (43) د.سربست توفيق الفدرالية الكوردستانية والتوقعات المستقبلية الطبعة الثانية  
2002- اربيل ص 34
- كذلك انظر تشارلز تريپ مصدر سابق ص 356
- (44) كريس كوجيرا بزوتنةوة كورد وهيواي ستر بةخؤى ص 142  
وقرطيران/نةكرمى ميهدار سليمانى/2002
- (45) ديفيد مكدول مصدر سابق موضوع بعنوان ص 576
- ديمقراطية ام قبلية جديدة
- (46) ديفيد مكدول مصدر سابق ص 577
- (47) ليام اندرسن وغاريث ستانسفيلد مصدر سابق ص 326
- (48) كريس كوجرا مصدر سابق ص 151-153
- (49) انظر ماريون فاروق سلوغلت مصدر سابق ص 391

وبیتر سلوغلت

ص 153	مصدر سابق	كذلك انظر كريس كوجرا
ص 580	مصدر سابق	بالاضافة الى ديفيد مكدول
ص 352	مصدر سابق	(50) تشارلز تريب
ص 157	مصدر سابق	(51) كريس كوجيرا
ص 331	مصدر سابق	(52) ليام اندرسن
ص 158 وما بعده	مصدر سابق	كذلك انظر كريس كوجيرا
ص 153-152	مصدر سابق	(53) كريس كوجيرا
ص 587-584	مصدر سابق	(54) ديفيد مكدول